وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر - سعيدة-

كلية: الحقوق والعلوم السياسية.

قسم: العلوم السياسية.

العنوان:

الشراكة الأورومتوسطية

دراسة حالة الجزائر

مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية.

تخصص: سياسات دولية

من إعـداد الطالبتين:

- مهدي فاطمة.
- حوحي كريمة.

إشراف الدكتور:

– ولد الصديق ميلود.

لجنة المناقشة:

زبيري رمضان.....رئيسا.

د. ولد الصديق ميلود.....مشرفا ومقررا.

زيدان جمال.....عضوا مناقشا.

السنة الجامعية: 1435–1436ه/ 2014– 2015م

كلمة شكر

قال تعالى: "وقل ربي زدني علما"

وقال أيضا: "قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله ربي العالمين وبذلك أمرة وأنا أول المسلمين"

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يرضي الله، ثم الصلاة على خير الأنام محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

فالحمد لله أحمده وأستعينه بخير النجاح وخير العلم وخير العمل.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور المشرف: "ولد الصديق ميلود" الذي ساعدنا ولم يبخل علينا بالمعلومات وتوجهاته القيمة حتى نحقق هذا العمل المتواضع.

كما لا ننسى أن نوجه الشكر الجزيل إلى الأستاذ: "بن زايد أمحمد" الذي ساعدنا ووفر لنا المراجع والمعلومات فله منا كل الشكر والعرفان.

كما اشكر كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

اهــداء

إلى من قال فيهم الله سبحانه وتعالى:"وبالوالدين إحسانا"

إلى من أرضعتني الحب والحنان...إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله... إلى الشمعة المنيرة التي تنير ظلمت حياتي... إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها... إلى رصعت حياتي الألماس... إلى من ولن أستطيع التعبير عن حبي لها، إلى التي أراها أما وأختا وحبيبة لروحي، إليك أمي الغالية الحنونة أطال الله في عمرك يا حبيبتي.

إلى من تجرع كأس الدنيا فارغا ليسقيني قطرة حب...إلى كلت أنامله ليقدم لي لحظة سعادة...إلى من حصد الأشواك عن دربي...إلى الذي قطف الورود من بين الأشواك ليبهجني بعطرها...إلى حبيب قلبي ونجواي وقرة عيني إليك يا أبي الغالي أطال الله في عمرك.

إلى من غمروني بالحنان الدافئ والعطف الفياض...إلى سندي في الأوقات الصعبة إليكم يا من شاركوني دفئ العائلة إخواني وأخواتي: فاطمة الزهراء، محمد، جلال،ّأقول لهم أنتم باقة الورود التي زينة حياتي.

إلى من رسموا حروف أسمائهن بأسطر من ذهب، إلى من شاركوني أروع لحظات، إلى اللواتي لم أتمكن من منحهم التعبير الذي يليق بهن، إلى صديقاتي في الغرفة: مباركة حنان، صورية.

إلى كل صديقاتي رفيقات عمري: فطيمة، ربحة، سميرة، نوال، زانة و كلثوم.

إلى كل من يحمل لقب

حـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــوحي

إلى كل أفراد عائلتي.

إلى من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي.

كريمة

اهـــداء

إلى التي كانت أولا محبوبتي وثانيا خليلتي ثالثا رفيقتي ورابعا صديقتي

وخامسا أختي وسادسا "أمـــــــــــــــي" العزيزة والغالية التي لا يغلى عليها شيء.

إلى الذي أرى فيه كل معاني الشجاعة والحب والشهامة والإخلاص،

إلى الذي قادني إلى النجاح

إلى الذي لا أرى عزة نفسي إلا به "أبـــــــــــــــــــــــــي" روح قلبي

إلى من هم أكبر وعليهم اعتمد...إلى من أناروا ظلمة حياتي...

إلي من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها ، إلى من عرفت معهم معنى الحياة.

إخوتي: مصطفى، محمد، عبد المجيد.

إلى أخواتي الغاليات: فتيحة، زهرة، مختارية.

والى الكتكوته الغالية التي أنارت قلوبنا: كوثر.

والى أبناء أخواتي، محمد الحبيب، عماد الدين، عصام، حسام.

إلى كل أقاربي خاصة من يحمل لقب مهدي، بن دادة وبلعقون كما أوجه اهدائي بالخصوص إلى أعمامي وعماتي وأخوالي وخالاتي.

إلى صديقاتي الحميمات اللاتي عرفت معنى أسمى معاني الصداقة: كريمة، مبروكة، نادية وأمينة.

أوجه تحية عطرة إلى كل من صادفتهم في مشواري الدراسي، إلى كل من شجعني بالكلمة الطيبة، بالابتسامة والفعل النبيل.

إلى كل من سيتطلع صفحات هذه المذكرة.

فاطمة

مقدمة:

إن التحولات التي يستهدفها الساحة الدولية في إطار الانفتاح الاقتصادي والتجاري أدت إلى ظهور عدة منظمات دولية تسعى إلى تعزيز التعاون في كافة المجالات وذلك بهدف تحقيق إنجازات ومكاسب ومنافع مشتركة من خلال تبادل الإمكانيات بين دول الأعضاء وفي هذا الإطار تندرج اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية الموقعة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط وذلك ضمن مسار برشلونة الذي عقد سنة 1995 الذي يسعى إلى إقامة منطقة أور ومتوسطية للتبادل الحر وذلك بإلغاء الحواجز الجمركية وغير جمركية بصفة تدريجية. وفي هذا السياق سعت الجزائر إلى عقد شراكة مع إتحاد الأوروبي من أجل إيجاد حل أزمات المالية والاقتصادية كان ذلك في 22 أفريل 2002 بمدينة فالنس الإنسانية داخل حيز تنفيذ 01 سبتمبر 2005، وما أدى الجزائر إلى الانضمام هو الأزمات التي واجهتها بعد الاستقلال سواء على مستوى اقتصادي والثقافي والاجتماعي وذلك من أجل توفير الجو والظروف الملائمة لتحقيق التنمية اقتصادية وقيام بالتغيرات على مستوى مؤسسات الاقتصادية.

ومن هنا فإن هذا الاتفاق سيكون له انعكاسات آثار على قطاع المؤسسات الاقتصادية التي ما تزال تمر بمرحلة الإصلاحات ومهما يكن فإن تحديد هذه الانعكاسات والتأثيرات ينطلق من عدة مرتكزات أهمها وضعية المؤسسات وأهم مراحل التي في ظل الشراكة، الأورومتوسطية وتأثير اتفاق الشراكة عليها وضمن هذا الإطار نطرح إشكالية بحثنا او دراستنا التالية :

هل الشراكة الأورومتوسطية آلية لتحسين وتفعيل الشراكة الأوروجزائرية؟ ومرادفة بذلك تكون التساؤلات الفرعية الآتية :

1 - ما هي الشراكة الأورومتوسطية؟ وأين تكمن أهميتها بالنسبة للاقتصاد الجزائري؟

2 - ما هي الانعكاسات اتفاق الشراكة الأورومتوسطية على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

3 -ما هو واقع هذه المؤسسات اقتصادية في ظل الشراكة الأورومتوسطية

✵ **الفرضيات:**

الشراكة الأورومتوسطية دعى الاقتصاد الجزائري من أجل خلق علاقات اقتصادية متكافئة بين الضفتين.

حالة المؤسسة الصناعية الجزائرية بفرض عليها تنوع الشركاء وإبقاء هامش المناورة.

الشراكة الأورومتوسطية من شأنها تأطير للمنافسة بين مؤسسات الضفة الشمالية ونظرات في الجنوب

✵ **مناهج الدراسة:**

المنهج الوصف التحليلي: وذلك لوصف ظاهرة موضوع الدراسة والتعبير عنها كمياً وكيفياً، كما أن الاستناد إلى هذا المنهج ضروري في توظيف المتوسط وشراكة الأورومتوسطية

اعتمدنا كذلك على نظرية الاقتراب التكاملي الوظيفي التابعة للوظيفة الجديدة يتزعمها البريطانيين أرنست هانس و ليندربرغ وهي نظرية تطورت على أساس المفاهيم الأولى للوضعية التي تعتبر نظرية إقليمية وليست مقاربة عالمية وهي النظرية التي وضعت أساسها على الحجر الأول الذي بدأ به بناء الاتحاد الأوروبي.

✵ **المنهج التاريخي:**

على اعتبار أن الموضوع يتطلب الرجوع إلى أحداث الماضية والجذور التاريخية لمشروع الشراكة الأورومتوسطية وتطور علاقات الأوروبية الجزائرية

✲ اقتراب دراسة الحالة:

لغرض جعل الدراسة أكثر صلة بالواقع وتابعة منه إرتئينا ربطها بالواقع المعاش، وذلك بجمع البيانات متعلقة بالوحدة محل الدراسة وذلك بمعرفة آفاق ورهانات المستقبلية لمشروع الشراكة الأورومتوسطية.

✲ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا الموضوع في حديثه على أهم قضايا الجيو استراتيجية المتوسطية وهو أهم الحاجات الأساسية التي يسعى الإنسان لتحقيقها.

تزداد أهمية الحديث عن الشراكة الأورومتوسطية عند ربطها بمفهوم التعاون و اندماج، وكون الموضوع يسلط الضوء على مدى ضرورة التعاون بالنسبة للمتوسطي.

كما أن المتوسط يحظى بمكانة متميزة وإستراتيجية، حيث يسعى جاهداً للإشراف على التعاون الاقتصادي وذلك من أجل التكامل.

✵ **أسباب اختيار الموضوع:**

ترجع مبررات اختياري للموضوع إلى:

أسباب عملية:

في ظل التحولات والتغيرات التي عرفها العالم بعد الحرب الباردة على رأسها الثورة المعرفية والتكنولوجية واقتصادية، وكون البحر الأبيض المتوسط إحدى أهم المناطق الإستراتيجية والاقتصادية وأهم فاعل في تكامل الاقتصادي بين دول المتوسطية

إن المبرر الأقوى الذي دفعنا إلى البحث في هذا الموضوع هو قلة البحوث الأكاديمية التي تناولت هذا الموضوع

✵ **صعوبات الدراسة:** من أهم الصعوبات التي اعترضتنا في مسار بحثنا هذا هو :

قلة المراجع المتخصصة والتي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة ، إضافة لإلى تداخل بين أدبيات الموضوع وبعض مواضيع المشابهة له ، ناهيك عن الوقت الزمني المخصص للمذكرة والذي لم يكن في كل الأحوال كافيا لإنجاز بحث معمق.

الفصل الأول:

إن تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق، وتوقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، جعل المؤسسة الجزائرية تتبنى خيار الشراكة كخيار استراتيجي لمواجهة التحولات والتحديات التي تفرضها عولمة الاقتصاد.

يمكن اعتبار الشراكة شكل من أشكال التعاون، ونوع من التقاربات التي تحدث بين المؤسسات الاقتصادية، بهدف الاستفادة من مزايا تآزر الموارد والإمكانيات، وكذلك تخفيض حدة المنافسة بين الأطراف ومن تم خدمة الزبائن بأعلى درجة ممكنة

المبحث الأول: ماهية الشراكة الأورومتوسطية.

المطلب الأول: تعريف الشراكة.

تعريف الشراكة:

تعتبر الشراكة في المجال الاقتصادي، مفهوماً واسعاً يجري تعميمه واستخدامه على نطاق واسع، و لم يظهر هذا المفهوم إلا في السنوات الأخيرة.

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالشراكة ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:

"أنها مشروع يشارك في امتلاكه أو إدارته طرفان أو شخصات من دولتين مختلفتين".

"الشراكة عبارة عن نمط أو نموذج من العلاقات الخاصة والمميزة القائمة بين المؤسسات، والمبني على التعاون طويل المدى الذي يتعدى العلاقات التجارية، والهادف إلى تحقيق غايات تلبي متطلبات المتعاملين"

"هي تقارب بين عدة مؤسسات مستقلة قانونيا، لأجل التعاون في مشروع معين، أو نشاط خاص بتكثيف وتنسيق المجهودات وتبادل الكفاءات والوسائل والمصادر الأساسية"

هي اتفاقية تعاون طويل أو متوسط المدى، بين مؤسستين أو أكثر، مستقلة، قانوناً متنافسة أو غير متنافسة، والتي تنوي جلى أرباح مشتركة من خلال مشروع مشترك".[1]

الشراكة:

مفهوم حديث في أدبيات العلاقات الدولية تم استعماله كأداة مرة عام 1957 من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والشراكة تحمل روسة أشمل من التعاون وقد تختصر على قطاع محدد أو قطاعات متعددة.

واليوم وبعد الحرب الباردة يطلق مصطلح الشراكة ويتماشى وطبيعة المرحلة، حيث تشعر البلدان العربية في العالم الثالث أنه يمكنها أن تشارك الدول الكبرى في قضايا تنموية وتعاوينة وغيرها دون ضغط وإنما تشاور فيحصل حل لمشاكل تربط طرفين.[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استنتاج تعريف شامل بمعنى الشراكة فالشراكة هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء، ويتعلق بنشاط إنتاجي أو تجاري، وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة. وهذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كل منهم في رأس المال، وإنما أيضا

[1] – عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، دار الجامعية الإسكندرية، مصر، 1989، ص24.
[2] – عبد السلام أبو قحف، المرجع السابق، ص28.

المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام العلاقات التجارية والمعرفة التكنولوجية المساهمة كذلك في كافة العمليات ومراحل الإنتاج والتسويق.

وبالطبع سوف يتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية.

المطلب الثاني: أشكال الشراكة.

يمكن أن تأخذ الشراكة عدة أشكال منها:

1. الشراكة الصناعية:

وهي تخص المجال الصناعي، أين تجمع الأطراف وتتعاقد على إنجاز مهام وأعمال صناعية وذلك بمشاركة التجهيزات والوسائل ومختلف عوامل الإنتاج، تتضمن الشراكة الصناعية عدة أنواع منها:

المقاولة من الباطن، اتفاقيات التخصص والصنع، وعقود الشراء بالمبادلة.[1]

2. الشراكة التجارية:

تؤدي الشراكة في الميدان التجاري دوراً ديناميكياً في مجال نشاطات بيع وشراء المنتوجات داخل الأسواق المحلية أو الدولية. وتتمثل هذه الصيغة في التعاون المشترك بين مؤسستين أو أكثر تعاني المؤسسة الأصل من ضعف في تسيير نشاطها التجاري، وبالتالي تلجأ للشراكة لترويج جزء من منتجات في السوق المحلية أو الخارجية وفتح شيكات جديدة للتوزيع. وهناك أشكال عديدة للشراكة التجارية نذكر منها:

إنشاء شراكة مشتركة، منح عقود الامتياز، التعاون الأفقي للتموين.

[1] – قليش عبد الله، "أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم إنسانية (إلكترونية)، العدد29، جويلية 2006.

3. الشراكة في ميدان البحث والتطوير (الشراكة التقنية):

تظهر هذه الشراكة التقنية في البحث والتطوير من خلال الاشتراك في ميزانيات البحوث وتبادل الخبرات والتعاون على تخفيض المخاطر. وقد برز هذا الشكل من الشراكة بدرجة عالية في القطاعات التالية: شركات الأدوية العالمية، البحث والتطوير بين الجامعات ومراكز الأبحاث والشركات الكبرى، في ميدان إنتاج الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات...إلخ.[1]

4. الشراكة المالية:

يظهر هذا الشكل من خلال مساهمة شركة أو مؤسسة ما في رأس مال الشركة أخرى أو أكثر. هذه الصيغة تتيح للمؤسسة المساهمة الحق في توجيه إدارة وسياسات المؤسسة التي تمت المساهمة في رأس مالها وهذا ما يخدم مصالح المؤسسة المستمرة في تطوير منتجاتها وتكنولوجياتها وجهودها التسويقية.

بعد هذه التقسيمات التي ذكرناها للشراكة، بقي أن نشير إلى أن المؤسسة الواحدة يمكنها أن تضم عدة أشكال للشراكة، ومع مؤسسات مختلفة أو مع نفس المؤسسة، وهذا انطلاقاً من طبيعة النشاطات التي ترغب في تطويرها.[2]

---

[1] – قليش عبد الله، المرجع السابق.

[2] – هشام صاغور، السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي في تجاه الجزائر، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، ص 264.

5. الشراكة الاجتماعية والثقافية:

اعتبرت الشراكة في الميدان الاجتماعي والثقافي والإنساني أساسية فالتقاليد الثقافية والحضارة في كلتا جهتي المتوسط، الحوار بين الثقافات والمبادلات الإنسانية العلمية والتكنولوجية هي بمثابة عامل أساسي في تقارب الشعوب وذلك اعتمد على

1) دعم الحوار والاحترام المتبادل بين الثقافات والأدبيات كشرط ضروري للتقارب بين الشعوب.

2) تنمية الموارد البشرية في ميادين التربية والتكوين والنشديد على أهمية التنمية الاجتماعية

3) تشجيع مبادرات دعم المؤسسات الديمقراطية وتقوبة دولة القانون والمجتمع المدني، م' التأكيد على دور هذا الأخير في دعم التعاون غير المركزي وبين الضفتين.

4) إقامة تعاون في ميدان الهجرة غير الشرعية وإتخاذ إجراءات مناسبة للوقاية من الإرهاب وكأنه الآفات الأخرى كالمخدرات، الجريمة الدولية ومظاهر العنصرية.

5) المشاكل السوسيوسياسية وإفرازاتها نتيجة للركود التنموي بالإضافة إلى البطالة والفقر.

6) العمل على الإصلاح المباشر والشامل لقطاع التكوين المهني.[1]

[1] هشام صاغور، المرجع السابق، ص 267.

المطلب الثالث: دوافع وأهداف الشراكة.

أولا:دوافع الشراكة.

أضحت الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية ضرورة معاصرة للتغلب على المشكلات ولمواجهة التحديات التكنولوجية والمالية، وإضافة لذلك تنحصر الدوافع لاختيار هذا البديل الاستراتيجي في العناصر التالية:

ظهور وتنامي ظاهر العولمة، والتي شملت المجالات المالية والتسويقية والإنتاجية والتكنولوجية، كما شملت أسواق السلع والخدمات والعمالة. وقد أصبح مسئولو المؤسسات يتعاملون مع عالم تلاشت فيه الحدود الجغرافية والسياسية وسقطت فيه الحواجز التجارية بين أسواقه.[1]

تعاظم تكلفة التكنولوجيا وتعقدها وبالتالي ارتفعت معها تكاليف البحث والتطوير. ولهذا تبحث المؤسسات عن إستراتيجية الشراكة في صيغتها الفنية، والتي تتيح لها نقلاً أرخصاً للتكنولوجيا بدلاً من استثمار مبالغ ضخمة في تطوير تكنولوجية معينة، دون ضمان كاف للنجاح.

التغيرات المتواترة للمحيط الدولي على كافة المستويات، التي تستدعي اهتماما بالغاً من المؤسسات الاقتصادية، كما تعتبر حافزاً للدخول في مجال الشراكة والتعاون مع المؤسسات الأخرى لتفادي كل ما من شأنه أن يؤثر سلباً على مستقبل المؤسسة.

[1] – عبد المجيد قدي، المدخل إلى المؤسسات الاقتصادية الكلية، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص241.

المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية: إن النظام السوق يدفع المؤسسات الاقتصادية إلى استخدام كل طاقاتها في مواجهة المنافسة محلياً ودولياً والشراكة باعتبارها وسيلة للتعاون والاتحاد بين المؤسسات بإمكانها مواجهة ظاهرة المنافسة.

الرغبة في إقامة تعاون وحوار منتظم في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

مواجهة التحديات والمخاطر والأزمات، وتوفير الاحتياجات من المهارات والموارد والخبرة اللازمة لاختراق الأسواق الجديدة.[1]

ثانياً: الأهداف.

فإن التعاون من خلال الشراكة يهدف إلى:

- **تحويل أو اقتناء مهارة محددة:**

تنتج المهارة بالاحتكاك بين الأفراد والأساليب والآلات. لذا فالتحويل المهارات من خلال الشراكة ينبغي تحويل المناهج والطرق التقنية المرافقة لتلك المهارات، كما تتطلب هذه العملية تسيطر برنامج لتكوين الأفراد وتدريبهم على هذه الطرق.

- **سهولة الدخول إلى السوق الدولية:**

وذلك من خلال اختيار شريك يسهل عملية الدخول إلى السوق الدولية، ويساعد في تقليل تأثير القيود والمحددات التي تعيق هذا الهدف كتكاليف العمليات التشغيلية التي يتطلبها الدخول للأسواق الدولية.

[1]- Boualem Aliouat ; les stratégies de coopération industrielle, E d-Economica Paris, 1996, P14.

- **المشاركة في المخاطر:**

يستخدم أسلوب الشراكة لتقليل المخاطر التي يمكن من الممكن أن نتعرض لها المؤسسة، أو على الأقل السيطرة النسبية على الآثار السلبية أو التهديدات المرتبطة بهذه المخاطر.

- **التقليل من حدة المنافسة:**

تسمح اتفاقيات الشراكة بتوسيع انتقال المعارف التكنولوجية والتجارية وغيرها: وبالتالي تضمن نوع من الثقة المتبادلة، مما يرفع من كفاءة وفعالية هذه العلاقة التي تقود الكثير من المؤسسات إلى تحسين وضعيتها التنافسية في السوق.

- **جلب طاقات وإمكانيات جديدة:**

يمكن للمؤسسات أن تجلب طاقات وإمكانيات جديدة من خلال علاقات الشراكة، لتضيفها إلى نشاطها الرئيسية، مما يسمح لها بخلق فرص فرص استثمار إضافية في قطاعات ومجالات مكملة لنشاطها الرئيسي.

- **اكتساب التكنولوجيا والتحكم فيها:**

إن التطور التكنولوجي عامل مهم في تطوير المؤسسة ويلعب دور مهم في التحسين من جودة المنتج والمدة والزيادة في المردودية وتطوير أساليب الترويج، والتخفيض من التكاليف. لهذا على المؤسسة الدخول في شراكة من أجل الحصول على هذا العامل كالإستراتيجية مستقبلية.[1]

[1]- إبراهيم سعد الدين عبد الله وآخرون، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان ط 1، ص575.

المبحث الثاني: الشراكة الأورومتوسطية مدخل مفاهيمي.

المطلب الأول: تعريف الشراكة الأورومتوسطية.

تمثل الشراكة الأورومتوسطية تجمعاً إقليمياً يشمل جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط سواء كانت أوروبية أو آسيوية أو إفريقية على هذه الشراكة دول الإتحاد الأوروبي قي غربي المتوسط سواء كانت متوسطية أو ليت متوسطية طالما أنها أعضاء في الإتحاد الأوروبي وجميع الدول العربية في شرقه وجنوبه إضافة إلى تركيا وإسرائيل.

الشراكة الأورومتوسطية هي نهج أوروبي للتعاون مع دول كانت تقريباً إلى أمة قريب ضمن ذاكرة النفوذ الأوروبي بأسواقها وموادها الأولية وتعني الشراكة بالنسبة لأوروبا على أنها عبارة من مصالح مشتركة تهدف إلى تكثيف المبادلات الاقتصادية والتعاون في المنطقة وتفسير ذلك بـــنها تكثيف وتدعيم الأوروبي لحكومات ودول تعاني من مشاكل معينة وبالأحرى فهي دعوة للتفتح.

كما تعرف كذلك بعملية برشلونة أويوروميد Euromed بدأ عام 1995 من خلال مؤتمر برشلونة الأورومتوسطي والذي اقترحته اسبانيا ونظمه الاتحاد الأوروبي لتعزيز علاقاته مع البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط في شمال إفريقيا وغبر آسيا كما اقترح فيه العديد من السياسات من بينها الأمن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط، تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان، تحقيق شروط تجارية متبادلة مرضية لشركائه.[1]

[1] – عمورة جمال، منطقة التبادل الحر في ظل الشراكة الأورومتوسطية، مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة، العدد 26، يناير 2006.

تضم الشراكة الأورومتوسطية اليوم 43 عضواً: 27 من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و 16 دولة في الشراكة هي: ألبانيا، الجزائر، البوسنة والهرسك، كرواتيا، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، موريتانيا، موناكو، الجبل الأسود، المغرب، سوريا وتونس.[1]

المطلب الثاني: محاور وأهمية اتفاق الشراكة بالنسبة للاقتصاد الجزائري

يرتكز اتفاق الشراكة ين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي الجزائر على إقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين فضلاً عن اهتمام واضح بأبعاد سياسية واجتماعية وثقافية وأمنية، وفيما يلي أهم المحاور التي شملتها الاتفاقي مع التركيز على الجانب الاقتصادي.

1. المحور السياسي:

ويتضمن المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجالين السياسي والأمني وتسعى الاتفاقية التوصل من خلال الحوار المتواصل إلى مجموعة من الأهداف المشتركة وخاصة تلك المرتبطة بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية الإقليمية.[2]

2. التنقل الحر للسلع:

تقوم المجموعة الأوروبية والجزائر بإنشاء منطقة للتبادل الحر تدريجياً وخلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة كأقصى حد. اعتباراً من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ تبعاً لمحاور الاتفاقية وطبقاً لأحكام دخول الاتفاق حيز التنفيذ تبعاً لمحاور الاتفاقية وطبقاً لأحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة

[1] – عمورة جمال، المرجع السابق.

[2] – عبد المجيد قدي، المرجع السابق، 158.

1994 وغيرها من الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول التجارة السلع، الملحقة بالاتفاق المؤسس للمنظمة العالمية للتجارة.[1]

فالمنتجات الصناعية المستوردة من طرف الاتحاد الأوروبي تعفى من جميع الحقوق الجمركية ومن الرسوم التي لها أثر مكافئ وكذا من كل قيد كمي أو إجراء له مكافئ، أما بالنسبة للمنتجات الصناعية التي تستوردها الجزائر من الاتحاد الأوروبي فقد صنفت حسب الاتفتقية.

3. تجارة الخدمات:

تمنح الجزائر لشركات المجموعة المؤسسة على إقليمها وممولي الخدمات التابعين للدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي تمنحها لشركاتها ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ كما تمنح المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء لممولي الخدمات والشركات الجزائرية المؤسسة على إقليمها نظاما مماثلاً. وفيما يخص قطاع النقل البحري وفي إطار النشاطات التي تمارسها الشركات البحرية لأداء الخدمات الدولية للنقل البحري بما في ذلك خدمات النقل بمختلف وسائله التي تشمل جزء بحرياً يرخص كل طرف بإنشاء واستغلال فروع من شركات الطرق الأخر على إقليمية في ظروف لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها لشركائه أو فروعه ويمتنع الطرفان عن اتخاذ التدابير التي من شأنها أن تجعل شروط إنشاء شركائهما أو استغلالها أكثر تقييد مما كانت عليه في اليوم الذي يسبق تاريخ توقيع هذا الاتفاق، كما يلتزم الطرفان بالتطبيق الفعلي لمبدأ الدخول الحر للسوق والتجارة الدولية على أساس تجاري.[2]

---

[1]- محفوظ العشب، الوجيز في القانون الاقتصادي (النظرية العامة وتطبيقاتها في الجزائر)، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1993، ص158.

[2]- المرجع نفسه، ص160.

4. المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة:

المدفوعات الجارية وتداول رؤوس الأموال: تضمن المجموعة والجزائر اعتبارا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، التداول الحر لرؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر، والتي تتم في الشركات أنشئت وفقاً للتشريع الساري وكذا تصفية نتاج هذه الاستثمارات وكل فائدة تنجم عنها وإعادتها إلى الوطن، ويلتزم الطرفان في هذا الإطار بترخيص كل المدفوعات الجارية المتعلقة بصفقة جارية وذلك بعملية قابلة للتحويل، كما يتشاور الطرفان لتوفير الظروف الضرورية قصد تسهيل تداول رؤوس الأموال وصولاً إلى تحريرها التام، وقد نصت المادة 40 من الاتفاقية على ضرورة الاحتكام إلى الأحكام الخاصة بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة. وكذا القوانين الأساسية لصندوق النقد الدولي في حالة مواجهة أحد الطرفين لصعوبات قصوى في ميزان المدفوعات.

المنافسة وأحكام اقتصادية أخرى: وردت النصوص المتعلقة بالمنافسة والمرتبطة بالحالات التي لا تتوافق مع الأداء الصحيح للاتفاقية بين مجموعة والجزائر ومن خلال المادة 41 من الاتفاقية التي أشارت إلى الممارسات والاتفاقيات بين المؤسسات التي سيكون هدفها منع المنافسة أو تحديدها أو تعطيلها أو من خلال الاستغلال المفرط من طرف إحدى المؤسسات أو عدد منها لوضعية مسيطرة على كافة الإقليم أو لجزء منه.[1]

5. التعاون الاقتصادي:

يهدف التعاون في المجال الاقتصادي إلى تدعيم عمل الجزائر من أجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والمستديمة، وفي هذا الإطار يتعهد الطرفان بتعزيز تعاونهما الاقتصادي بما يخدم المصلحة بتقريب الاقتصاد

[1] – الأخضر أبو العلاء عزي وغانم جلطي، الحكم الرشيد وخصوصه المؤسسات، مجلة العلوم إنسانية، العدد 27، مارس 2006.

الجزائري واقتصاد المجموعة وبالأخص الاقتصاد الذي يولد النمو ومناصب الشغل، والعمل على تحرير المبادلات بين الجزائر والمجموعة.

ويعمل على تشجيع التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية وذلك بتنفيذ كل التدابير من شأنه أن يساهم في تنمية هذه العلاقات، كما تشجع الاتفاقية في هذا المجال التعاون العلمي والتقني والتكنولوجي الذي يهدف إلى إقامة روابط دائمة بين المجموعات العلمية لكل الطرفين وتعزيز قدرات البحث في الجزائر وتحفيز الابتكارات التكنولوجية وتبادل الخبرات.

- **البيئة:**

تهدف الاتفاقية إلى تعزيز التعاون في مكافحة تردي البيئة والتحكم في التلوث واستخدام العقلاني للموارد الطبيعية بهدف ضمان تنمية مستدامة.

التعاون الصناعي وترقية وحماية الاستثمارات.

- **الخدمات المالية:**

يهدف التعاون إلى تحسين الخدمات المالية وتطويرها من خلال دعم الإصلاح المصرفي والمالي بالجزائر والعمل على تطوير السوق المالية فيها وكذا تبادل المعلومات حول التنظيمات والممارسات المالية وأعمال التكوين.[1]

[1]- إبراهيم سعد الدين عبد الله وآخرون، المرجع السابق، ص577.

كما يعمد الطرفان إلى التعاون الإداري في تنفيذ تشريعهما الخاصين في مجال المنافسة وإلى تبادل المعلومات في الحدود التي يسمح بها سر المهنة، وفي حالة تعرض إحدى الطرفين لأضرار من جراء الممارسات المشوهة للمنافسة يمكنه إتخاذ التدابير الملائمة خلال 30 يوم ولإحتكام إلى لجنة الشراكة.

وتقوم الجزائر والدول الأعضاء ودون الإخلال بالتزامهما إزاء اتفاقية الجات بالتعديل التدريجي لكل احتكارات الدول ذات طابع التجاري، بحيث تضمن عند نهاية السنة الخامسة التي تلي دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ عدم التمييز بين رعايا المجموعة الأوروبية والرعايا الجزائريين فيما يخص شرط التمويل بالسلع وتسويقها.

فيما يتعلق بالمؤسسات العمومية والمؤسسات المتحصلة على حقوق خاصة أو حصرية بتأكد مجلس الشراكة من أنه ابتداء من السنة الخامسة بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ لا يتم اتخاذ ولا إبقاء أي تدبير من شأنه أن يخل بالمبادلات بين المجموعة والجزائر ويتعارض مع مصالح الطرفين.

يضمن الطرفان الحماية الملائمة والفعلية لحقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية وفقاً لأعلى المقاييس الدولية بما في ذلك الوسائل الفعلية للدفاع عن مثل هذه الحقوق، وفي حالة ظهور صعوبات تعقد متساورات عاجلة بناءاً على طلب أحد الطرفين قصد التوصل إلى الحلول المناسبة.[1]

- **الزراعة والصيد البحري:**

يهدف التعاون إلى تحديث وإعادة هيكلة قطاعات الزراعة والغابات والصيد البحري من خلال دعم السياسات الهادفة إلى تنمية الإنتاج وتنويعه وتحقيق الأمن الغذائي.

[1]- إبراهيم سعد الدين عبد الله وآخرون، المرجع السابق، ص579.

- **النقل:**

يهدف التعاون إلى دعم إعادة هيكلة النقل وتحديثه وتحسين تنقل المسافرين والسلع وتطبيق مقاييس الاستغلال المماثلة لتلك المعمول بها في المجموعة.

- **الإعلام والاتصال:**

توجه أعمال التعاون في هذا المجال نحو تبادل المعلومات والمساعدة التقنية وتوحيد المقاييس والعمل على نشر التكنولوجيات الجديدة في هذا المجال وتمكين المؤسسات الجزائرية من المشاركة في مشاريع نموذجية أو برامج أوروبية حسب كيفيتها الخاصة في المجالات المعينة.

- **الطاقة والمناجم:**

حيث تهدف الاتفاقية إلى تطوير الشركة بين المؤسسات الجزائرية والأوروبية في نشاط التنقيب والإنتاج والتحويل والتوزيع وخدمات الطاقة والمناجم ودعم جهود إعادة هيكلة المؤسسات العمومية لقطاع الطاقة والمناجم مع ضرورة التأهيل المؤسساتي والتشريعي التقني والتكنولوجي من أجل تحضير هذه المؤسسات للدخول في اقتصاد السوق.

- **السياحة والصناعة التقليدية:**

تؤكد المادة 62 من الاتفاقية على ضرورة تعزيز تبادل المعلومات حول التدفقات والسياسات الخاصة بالسياحة وتحفيز تبادل الخبرات قصد تنمية متوازية. [1] ومستديمة للسياحة وكذا تكييف أعمال التكوين في مجال التسيير الفنادق والحرف الخاصة بالسياحة والصناعات التقليدية ودعم الخوصصة في هذا القطاع.

- **التعاون في المجال الجمركي:**

يهدف التعاون إلى ضمان احترام نظام التبادل الحر من خلال تبسيط عمليات المراقبة والإجراءات الجمركية وتطبيق وثيقة إدارية وحيدة مماثلة لوثيقة المجموعة مع إمكانية الربط بين الأنظمة العبور التابعة لكلا الطرفين دون الإخلال بأشكال التعاون الأخرى المنصوص عليها في هذا الاتفاق.

- **التعاون في مجال الإحصاء وحماية المستهلكين:**

حيث تؤكد المادة 64 من الاتفاق على ضمان التماثل واستعمال الإحصائيات بما في ذلك الإحصائية المتعلقة بالتجارة الخارجية والمالية العامة وميزات المدفوعات والهجرة والنقل.

6. التعاون المالي:

في إطار إمكانيات المجموعة الرامية دعم برامج التعديل الهيكلي في بلدان البحر الأبيض المتوسط قصد إعادة التوازنات المالية الكبرى وتوفير محيط اقتصادي مناسب لتعجيل النمو وتحسين رفاهية السكان

[1] – إبراهيم سعد الدين عبد الله وآخرون، المرجع السابق، ص 581.

الجزائريين وتنسيقاً مع المؤسسات المالية تحرص المجموعة الأوروبية والجزائر على تكييف الأدوات التي من شأنها مرافقة سياسات التنمية وتلك الرامية إلى تحرير الاقتصاد الجزائري.[1]

7. التعاون الاجتماعي والثقافي:

يتضمن هذا المحور المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الاتحاد والجزائر، وقد ركزت الاتفاقية في هذا المجال على تحسين شروط العمل للجزائريين العاملين بصفة قانونية في دول الاتحاد وعدم تمييز بينهم وبين رعاياهم فيما يخص: ظروف العمل. الأجور. الضمان الاجتماعي، كما تمنح الجزائر لرعايا الدول الأعضاء العاملين على إقليمها ولإفراد عائلاتهم نظاماً مماثلاً كما تنص الاتفاقية على ضرورة قيام الحوار والتعاون بين الطرفين في المجال الاجتماعي والثقافي.[2]

- **أهمية اتفاق الشراكة بالنسبة للاقتصاد الجزائري:**

أن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يتم في الواقع بين تكتل متطور تكنولوجيا وفنيا وماليا مكون 15 دولة صناعية مستوى دخل الفرد فيها مرتفع يتمتع بسوق واسع وإنتاج وفير وذو جودة عالية وقدرة تنافسية كبيرة، تطبق سياسة زراعية مشتركة وتتمتع بحماية كبيرة. وبلد صغير متخلف، يعتمد على إنتاج وتصدير منتج وحيد هو المحروقات يتخبط في مشاكل اقتصادية وهيكلية عويصة تابع للإتحاد الأوروبي بحوالي 56% من تجارته الخارجة بينما لا تشكل هذه التجارة إلا 5% من تجارة الإتحاد الأوروبي. مثل هذه المعطيات[3] من شأنها أن تعكس الوضع السيء للاقتصاد الجزائري أمام الاقتصاد الأوروبي، وتؤثر على عدم

---

[1]- تشام فاروق، "أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار دراسة حالة الجزائر"، الندوة الدولية حول: "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية-الأوروبية، سطيف، 2004..

[2]- المرجع نفسه.

[3]- المرجع نفسه.

التنافسي بين الطرفين إلا أن هذا لا يمنع إمكانية تحقيق الاقتصاد الجزائري لبعض المكاسب من وراء هذه الاتفاقية منها:

إن اتساع السوق الخارجي وتنفيذ سياسات الإصلاح والتكييف على المستويين الجزئي والكلي سيؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية. التي من شأنها زيادة الدخل والعمالة والتخفيف من البطالة.

من المتوقع أن يؤدي التخفيض الجمركي على الواردات إلى زيادة حجم الاستهلاك العائلي وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلى توسيع وعاء الضرائب على الاستهلاك، الأمر الذي يحسن الوضع الموازي، ويقلص من تبعية الإيرادات الميزانية للجباية اللفظية.

يؤدي تحرير التجارة من خلال هذه الاتفاقية إلى زيادة كل من الصادرات والواردات وتتوقف المحصلة النهائية على قدرة السياسة الاقتصادية على تأهيل الاقتصاد حتى يتم التحرير النهائي للتجارة إلا أن فتح الأسواق الجزائرية أمام الصادرات الصناعية الأوروبية سيؤدي إلى تقلص بعض الصناعات وبالذات تلك التي تتمتع بالحماية أما الصناعات القادرة على زيادة صادراتها سوق تستفيد من هذه المشاركة.

هذا الاتفاق لا يشكل عائقا أمام الإبقاء أو إقامة اتحاد جمركي أو المنطقة تبادل حر من قبل إحدى الطرفين مع أطراف أخرى على ألا يؤثر ذلك على نظام المبادلات الخاص باتفاق الشراكة وفي إطار هذه الاتفاقية.

تلغى التقييدات الكلية والإجراءات ذات الأثر المكافئ على الصادرات والواردات في المبادلات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية عند بدء سريان هذا الاتفاق.

لا يتم إدخال أي حق جمركي جديد عند الاستيراد أو التصدير أو أي رسم أثر مماثل على المبادلات بين المجموعة والجزائر ولا يمكن رفع ما هو مطبق أثناء بدء سريان الاتفاق.

عند انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن الحقوق التي تطبق على وارداتها من المجموعة الأوروبية ستكون معادلة للمعدل المثبت لدى المنظمة العالمية للتجارة أو بمعدل أقل مما هو مطبق فعلياً أثناء الانضمام وإذا أجري تخفيض على جميع بعد الانضمام إلى المنطقة العالمية للتجارة.

بالنسبة للمنتجات الصناعية ويتعلق الأمر بالمنتجات التي يكون منش أها المجموعة والجزائر والخاصة بالفصول من 25 إلى 27 من المدونة المشتركة للإتحاد الأوروبي والتعريفة الجمركية الجزائرية عدا المنتجات المشار إليها.[1]

نتائج الشراكة الأوروجزائرية:

1) إن من نتائج الشراكة الأوروجزائرية وفي صلتها الاقتصادية انعكاسات إيجابية على اقتصاد الجزائري، حيث يعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر ب 53,23% من الواردات و 15% من الصادرات وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر تحتل المرتبة 21 ضمن الشركاء التجاريين بالإتحاد الأوروبي.

فقد قدرت المبادلات التجارية خارج المحروقات بين الجزائري ودول الاتحاد الأوروبي خلال شهر جانفي 2009 إلى 55,4% مليار دولار وحسب إحصائيات مصالح الجمارك فإن قيمة الواردات بلغت 79,1 مليار دولار، أما الصادرات فبلغت قيمتها 76,2 مليار دولار، وتمثل نسبة الصادرات الجزائرية خارج

[1]- محفوظ العشب الوجيز، المرجع السابق، ص 160.

المحروقات نحو الإتحاد الأوروبي 16,67% من إجمالي الصادرات، وتأتي فرنسا في المرتبة الأولى حسب بيانات مصالح الجمارك.

كما أن فكرة انشاء منطقة للتبادل الحر في آفاق سنة 2010 تعد نقطة بالغة الأهمية لا لشيء سوى أن الطرف الجزائري مضطر لتحسين الاقتصاد الوطني، حتى لا يدفع ثمن تأخره الاقتصادي، عند دخول هذه المنطقة.[1]

2) إن الشق السياسي في اتفاقية التعاون أو حتى الشراكة مرهون بمدى صدق واستعداد الاتحاد الأوروبي لتبني مواقف أكثر شجاعة، وتبدئ من خلاله حرصها على استمرارية العلاقة مع الطرق العربي أو الجزائري وهو أمر مستبعد إلى يومنا هذا بسبب الاختلاف الواقع بين مكونات الاتحاد الأوروبي حول الكثير من القضايا والمشاكل الداخلية والخارجية وهذا ما يعكسه استمرار الموقف الضعيف للاتحاد الأوروبي اتجاه مجموعة من القضايا العربية العالقة، مثل: قضية الصراع العربي الإسرائيلي أو ما تعلق الأمر بالأزمة الجزائرية الداخلية.

إن السعي للبحث عن بديل غير الإتحاد الأوروبي شيء يفتقد إلى التكريس والوقاية إلا أن هذا لا يضفي طابع استحالة عن أي محاولة وإن كانت لتجعل التعاون يميل إلى التوازن بين الطرفين، وعلى هذا الأساس وبحكم إن المنطقة البحر الأبيض المتوسط تجتاز تحول حاسم سيحدد مستقبل التعاون بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، للقرن الواحد والعشرين بكامله، ولهذا يستوجب طرح سياسات أكثر جدية وتتطابق وعصر التكتلات من النوع الجديد وعلى ضوء بوادر المنافسة القوية للولايات المتحدة الأمريكية التي تشكل مصدر

[1] – هشام صاغور، مرجع سابق، ص284-285.

تهديد على مصالح الاتحاد الأوروبي، وبهذا فإن الحاجة إلى التخلي عن السياسة الغامضة لأوروبا ولإقامة مشاريع إقليمية مشتركة وتجاوز الخلافات السياسية ضرورة يمليها الواقع.

3) إن أسباب التباعد في وجهات النظر والتعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، نفسها هي الأسباب والمقدمات التي تدفع إلى التقارب وهي رجوع الأمن والديمقراطية والتنمية ولإنعاش الاقتصادي بحيث هذه مقومات التعاون والشراكة.

4) لقد طبق مع الجزائر الأوروبي لعبة المصالح وازدواجية المعايير في علاقته مع الجزائر أثناء الأزمة التي عصفت بالبلاء، حيث كان الأول يندد ويستنكر حيال المجزر التي ارتكبت في الجزائر، في نفس الوقت كانت أبرز العواصم الأوروبية تأوي وتعطي حق اللجوء السياسي لقادة الحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة بحجة أن أراضيها مسخرة للعمل الديمقراطي الحر.[1]

خاتمة الفصل الأول:

يمكن القول في خاتمة هذا الفصل دوافع أخرى تؤدي اللجوء إلى الشراكة، أولها مواجهة التحديات ومخاطر والأزمات، وثانيها ضمان توفير الاحتياجات من المهارات والموارد و الخبرة اللازمة لاختراق لأسواق الجديدة، وثالثها تحقيق رافعة تمويلية جديدة بتكلفة محدودة، كما تحقق الشراكة قدر كبير من فرض التحول إلى العالمية بأسلوب متدرج ومخطط.

[1]- هشام صاغور، المرجع السابق، ص285-286.

الفصل الثاني:

تحتل المؤسسات الاقتصادية دوراً رياديا في دعم الجهود التنموية كافة الاقتصاديات، لاسيما النامية منها، والجزائر كغيرها من الدول النامية انتهجت الأسلوب الاشتراكي، كأسلوب ينشد تحقيق التنمية الاقتصادية والمساواة الاجتماعية غداة المتوفاة منه، تمهيداً لإنتهاج سياسة جديدة تقوم على الخوصصة الحرية الاقتصادية هذه السياسة قوامها المؤسسات الاقتصادية باعتبارها أحد أهم أعمدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية

المطلب الأول: نشأة المؤسسة الاقتصادية في الجزائر

واجهت الدولة الجزائرية بعد نيلها الاستقلال، أوضاعا أقل ما يقال عنها إنها أزمة متعددة الأوجه، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، فكان على المسؤولين آنذاك البحث وبسرعة عن الطريقة أو الطرق التي تسمح بالخروج تدريجياً من هذه الأزمة أو الأزمات المعقدة ثم الدخول فيما يعد في تنمية اقتصادية شاملة وكما نعلى فإن المؤسسات الاقتصادية كما في جميع البلدان تتحمل العبء الأكبر في عملية التنمية.

ولكي يتحقق هذا سارعت الجزائر إلى تبني النموذج الاشتراكي، واتخذت من القطاع العام الأداة الرئيسية للقيام بعملية التنمية من خلال تنشيط المؤسسات الموروثة بعد الاستقلال وإنجاز مؤسسات اقتصادية أخرى ذات الحجم والأهمية المطلوبة.

لتوفير الجو والظروف المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية، عملت الجزائر منذ استقلالها وحتى انعقاد مؤتمر برشلونة للشراكة الأورومتوسطية على قيام بالعديد من الإنجازات والتغييرات على مستوى المؤسسات الاقتصادية.

لذا فبناء الدولة الجزائرية آنذاك أستمد من مختلف المواثيق الوطنية، إبتداء من ميثاق طرابلس للحكومة المؤقتة 1962 وميثاق الجزائر 1964 وبعده الميثاق الوطني لسنة 1976 هذه المواثيق توضح الخطوط العريضة للبرنامج التنموي للبلاد، الذي يعتمد على التخطيط في تنظيم الاقتصاد الوطني أي أن الجزائر احتارت النهج الاشتراكي الذي يتطلب اقتصاد مخطط لكل النشاطات.

إن تفضيل الجزائر لمثل هذا الإختيار قادها إلى القيام بسلسلة من العمليات والت أميمات طبقاً لقوانين ومراسيم تحدد ذلك وهذا ما تجلى

1 -تأميم جميع المعمرين وجميع الأملاك الشاغرة.

2 -تأميم المؤسسات المنجمية سنة 1966 والجهاز المصرفي وتعديله سنة 1969.[1]

3 -بذل جهود حيازة في ميدان التكوين وإنشاء هياكل البحث العلمي.

4 -احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

من خلال ما سبق نرى أن الدولة أصبحت هي صاحبة رأس المال، الذي وجهته في تخطيط تنمية وطنية وفقاً لمخططات تنموية وعلى ضوء هذه المخططات تم إنشاء وحدات صناعية، تنمية الزراعة، بناء مرافق اجتماعية.[2]

المطلب الثاني: تعريف المؤسسة الاقتصادية.

إن مفهوم المؤسسة لا ينفق عند تعريف واحد وذلك لكثرة الأسباب التي أنشأت من أجلها ولتعدد وأهدافها وأصنافها نجد من بين تعاريف ما يلي:

[1]- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحدية العامة، الجزائر، 1988، ص 158.

[2]- شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وأفاق الشراكة الأورومتوسطية (حالة دول المغرب العربي)، د.ب، ص173.

المؤسسة هيكل تحطيم اقتصادي مستقل مالياً في إطار قانوني، واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج أو تبادل السلع أو الخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، بغرض تحقيق نتيجة وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزماني الذي يوجد فيه وتبعاً لحجم ونوع نشاطه.[1]

أولاً: مفهوم المؤسسة العمومية.

التعاريف التي أعطيت للمؤسسة العمومية تصب في مجملها على أنها مؤسسة مملوكة ومسيرة من قبل الدولة وإليها يعود أمر مراقبتها لكن هناك من لا يكتفي بتعريفها من ناحية الملكية والتسيير والمراقبة بل يرى بأنه لكي نطلق على المؤسسة اسم مؤسسة عمومية يجب توفير بعدين أساسيين.

- **البعد الأول:**

ويتمثل في توفيرها على بعد المؤسسة والتي لا نتوقف عند الملكية والرقابة والعمومية بل تتعداها إلى المنفعة العامة، لذلك تعتبر المؤسسة عمومية بتوفير ما يلي:

تكون ملكيتها للسلطة العمومية، مركزية كانت أو محلية وذلك بحصة تفوق 50% تكون تحت مراقبة السلطة المالكة التي يروج إليها تعيين هيئة التسيير العليا واتخاذ القرارات الهامة.

أنشأت بهدف الوصول إلى أهداف عمومية تكون متعددة الأبعاد.

تمارس هذه المؤسسات نشاطات ذات طابع صناعي أو تجاري وتحدد أهداف الاستثمار والربح وتسويق ما تنتجه على شكل سلع وخدمات.[1]

[1]- عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير (الحقائق والأهداف والتداعيات)، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ط1، 2005، ص115.

المطلب الثالث: عوائق التي واجهت تطور المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

إن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واجهت العديد من المشاكل المعقدة والضغوط الاقتصادية والشريعة التي أصبحت تمثل عائقا نحو تقديمها ونموها فإذا أخذنا المؤسسات العمومية فهي تعيش مرحلة صعبة نتيجة ما يمارس عليها من إصلاحات تتعلق بطبيعة ملكيتها وأنماط تسييرها أما المؤسسات الخاصة الصغيرة منها والمتوسطة، رغم أنها تشكل مركز نقل التنمية الاقتصادية حسب الطبيعة السياسية فهي لا تزال المرحلة الأولى من ولادتها وتتطلب عناية وإمكانيات للدفع بها.

أولاً: العوائق الداخلية.

تتلخص العوائق الداخلية التي تقف في وجه المؤسسة الاقتصادية في

1 -قدم آلات الإنتاج التي أصبحت تحتاج إلى صيانة مكلفة فقد أثر قدم آلات سلباً على الإنتاج نتيجة لتعطلات المتكررة.

2 -ضعف التكوين ونقص التأطير وعدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة والتسيير إضافة إلى غياب ثقافة الاستثمار في العنصر البشري.

3 -ضعف التكنولوجيات المستعملة وصعوبة الحصول على المعلومات التي تعتبر من العناصر المهمة في رسم السياسات الإنتاجية والمخططات التسويقية.

4 -عدم القدرة على التحكم في تسيير التكاليف والمخزونان .

5 -عدم القيام بعمليات الدعاية والإعلان، نتيجة ارتفاع تكاليف تلك العمليات من جهة وغياب ثقافة العمل في هذا الجانب.

[1]- Sadk M Management des entrepris publiques les presses d'Alger, 1999, PP18-19.

6 -عدم استغلال الكامل للقدرات الإنتاجية للمؤسسات.

7 -غياب نظم الرقابة الدورية.[1]

ثانياً: العوائق الخارجية.

تشتمل هذه العوائق فيما يلي:

1 -المنافسة الخارجية الحادة، نتيجة التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الوطني كموجة التحرر الاقتصادي، ولانفتاح على الاقتصاد العالمي.

2 -قلة مصادر التمويل وعجز المؤسسات الاقتصادية عن استغلال رؤوس الأموال المتوفرة لدى البنوك.

3 -الصعوبات الإدارية والإجراءات البيروقراطية وعدم استقرار القوانين التشريعية أثر سلباً على المؤسسة.

4 -عدم توفر قاعدة من البيانات والإحصائيات لدى المؤسسات، خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط ومواصفات السلع المنتجية.

5 -اشكالية مطابقة المنتجات هذه المؤسسات مع المعايير الدولية.

6 -تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية بدافع التقليد أو المحاكاة مما يحد الطلب على المنتجات المؤسسة المحلية.

7 -عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك بمنتجات وخدمات هذه المؤسسات.

8 -ضعف وظيفة البحث وعدم وجود مخابر بالتعاون مع الجامعات كما هو معمول به في الدول المتقدمة.[1]

[1] - الأخضر أو العلاء وغانم جلطي، الحكم الراشد وخوصصة المؤسسات، مجلة علوم الإنسانية الالكترونية، العدد 28 مارس 2006.

العجز في الميزان الجزائري، حيث أن تخفيض المنتجات القادمة من دخل الاتحاد يشكل ضغطاً على الميزان التجاري الجزائري، وبالتالي على ميزان المدفوعات وذلك بسبب تزايد الواردات الصناعية الأوروبية والطلب الإضافي على سلع التجهيز والسلع الوسيطة في مدى متوسط، والناتج عن التخفيضات الجمركية وبالتالي زيادة الطلب عليها وكذا الموارد المالية المفقودة بسبب التخفيض التعريفي.

عدم إمكانية حماية الصناعة خاصة الناشئة منها بالنسبة للدول الأقل تطوراً مثل ما هو الحال بالنسبة للجزائر.

تأثير بعض أو كل الصناعات القائمة سلبا، نظراً للتقدم الصناعي الأوروبي الكبير.

الحيلولة دون إقامة صناعة جديدة نتيجة انفتاح الأسواق الداخلية على المنتجات الأوروبية ومن دون قيود على إسترداد السلع المصنعة الأكثر تطوراً وذات التقنية العالية لصناعة أجهزة الأعلام الآلي والأجهزة الطبية وغيرها، وقد ينتج عن ذلك التوجه نحو الموارد الأولية والسلع المصنعة الخفيفة ذات التقنية الغير متقدمة والتي تمثل أسعارها الحقيقة في الأجل الطويل نحو الانخفاض، مما من شأنه أن يؤدي إلى تكريس التخلف ولونسيا.

تزايد مخاطر على النظام المصرفي، من خلال منافسة المصارف الأوروبية خاصة مع انتشار ظاهرة الاندماج بين المصارف حيث يزد ذلك من قوة الطرفين المندمجين وبزوغ كفاءة أدائها ومعدلات

[1] – زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو جزائرية وأثرها على الاقتصاد الجزائري ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2004، العدد 1، ص58.

إنتاجيتهما،[1] كما يؤثر سلبا في الوقت نفسه على البنوك الجزائرية حيث أن وضعها وقدرتها على المنافسة (سواء على أرضها أو في الدول الأوروبية ذاتها) لا تدعوا إلى كثير من التفاؤل.

المبحث الثاني: واقع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسة الجزائرية والخوصصة.

إن العنصر الأساسي الذي مس المؤسسات الجزائرية في إطار برنامج التعديل الهيكلي هو عملية الخوصصة، التي تعتبر بمثابة تحويل للملكية من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص، طبقا لما نص عليه قانون سنة 1995.

فالخوصصة تعني التقليل من دون الحكومة وزيادة مساهمة القطاع الخاص في إدارة الاقتصاد وتوليد الدخل وتتم عبر مجموعة من السياسات المتكاملة، التي تستهدف الاعتماد أكثر على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص والمنافسة لأجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية.[2]

لقد عرفت النصوص القانونية الجزائرية عملية الخوصصة على طريقتين حسب الأمر 95-22 الصادر في أوت 1995 هما.

تتجلى الخوصصة في نقل ملكية من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص، ويتم ذلك من خلال مجموع أو جزء من الأصول المادية أو المعنوية أو الرأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية لصالح أشخاص ماديين أو معنويين.

---

[1]- إسماعيل الرّبي، التكتل والإندماج الإقليمي بين الدول المتطورة والجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص16.

[2]- هشام فاروق، أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستعمار دراسة حالة الجزائر، الندو ة الدولية حول التكامل الاقتصادي الرّبي كآلية لتحسين الشراكة العربية الأوروبية، سطيف، 2002.

نعني الخوصصة أي معاملة تتمثل في نقل تسيير المؤسسات العمومية إلى أشخاص ماديين أو معنويتين خواص عن طريق التعاقد، فيتم عندئذ تحويل السلطة القانونية أو الاقتصادية إلى أشخاص خواص أو أجهزة تابعة للدولة مؤسسة على شكل مدني أو تجاري.

المطلب الثاني: دوافع وأهداف الخوصصة.

أولا: أسباب الخوصصة.

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي بالدول إلى تبني البرنامج الإصلاحية بصفة عامة وبرامج الخوصصة بصفة خاصة وهذا ضمن برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي وقد تختلف الأسباب من دولة إلى أخرى إلا أن الأسباب الرئيسية التي دفعت الجزائر إلى تبني الخوصصة تتمثل فيما يلي:

1 -تدهور وضعية القطاع العام وعدم فعاليته مما شكل عبئاً كبيراً على ميزانية الدول.

2 -ضعف الإنتاج في المؤسسات العمومية ووجود فائض في العمالة وارتفاع أجور المستخدمين بشكل لا يتماشى مع قدراتها المالية، مما أدى إلى فقدان النجاعة وانعدام المنافسة.

3 -وجود قطاع خاص ضعيف ومقيد في بعض الأنشطة التجارية والزراعية.

4 -تأزم الوضع المالي في الجزائر من خلال ارتفاع المديونية والتضخم.

5 -وجود الجزائر في مرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق، وتبنيها لسياسة "الباب المفتوح" أمام الرأس المال الدولي وجلب المصالح الأجنبية بتطوير مفهوم الشراكة في إطار عولمة الاقتصاد.

6 -ضغوطات المنظمات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، الذي يشترط من أجل إعادة جدول الديون، وجود ضمانات لتحسين وضعية الاقتصاد الوطني من خلال تطبيق برامج إصلاحية منها الخوصصة.[1]

ثانيا: أهداف الخوصصة.

إن تبني الدولة الجزائرية الخوصصة كإصلاح اقتصادي جديد، كان بغرض النهوض بالقطاع العام وتطور الاقتصاد الوطني وتحقيق عدداً من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:

رفع الفعالية الاقتصادية من خلال الانفتاح على المنافسة علماً أن الفعالية الاقتصادية تبقى الشرط الأساسي في تحقيق نمو وتحديث اقتصادي ومن ثم تحقيق رفاهية اجتماعية.

التحول غلى اقتصاد السوق، الذي ينطوي أساساً على تغيير الملكية وهو ما تساهم مع فيه الخوصصة.

رفع مردودية الجهاز الإنتاجي وبالتالي الاقتصاد الوطني.

جلب موارد مالية إضافة بغية زيادة الاستثمارات دون زيادة المديونية ضمان أفضل فعالية في تخصيص الموارد والإنتاج وتقوية دور القطاع الخاص في اقتصاد.

الخوصصة تمثل عاملاً حاسماً لعملية تكثيف النسيج الصناعي وهي كفيلة بانتعاش الاستثمارات وبالتالي المساهمة في خلق مناصب شغل جديدة.

[1]- إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص20.

التقليل من الأعباء المالية التي تتحملها الدولة، وهي الأعباء التي ترتبط بالاحتياجات المالية للمؤسسات العمومية.

تعمل الخوصصة على تفعيل ديناميكية الصادرات من غير المحروقات كما تعيد الاعتبار لعنصري العمل والنجاعة كمنبعين أساسيين للثروة.[1]

إصلاح المؤسسات الاقتصادية وتحديثها وهذا ما نصت عليه المادة 4 من الأمر 11,97 إذ يتعهد المتملك أو المتملكون بإصلاح المؤسسة وتحديثها، أي أن الدولة لا تقوم بالخوصصة من أجل الخوصصة بل من أجل إعادة السير الحسن للمؤسسة وتطويرها وتحديثها والمحافظة على استقرارها.[2]

المطلب الثالث: مميزات ومبادئ الخوصصة.

تبعاً للتحولات التي عرفها ولا يزال يعرفها الاقتصاد الجزائري. أصبحت هنا مميزات للخوصصة رغم الصورة الضبابية التي تلازم ك إصلاح فهناك من يرى في الخوصصة مجرد إعادة تركيز للريوع، دون خلق إضافات جديدة تسهم في خلق القيمة المضافة وتزيد في الوعاء الجبائي خارج نطاق البترول رغم ترسانة القوانين في مجال الأسعار والبنوك والجباية والإجراءات الجمركية وفتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي، لكن هذا لم يمنع من وجود مميزات للخوصصة في الجزائر هي:

أولا: الإطار القانوني والتنظيمي للخوصصة.

[1] – شريط عابد، المرجع السابق، ص173.

[2] – عبد السلام أبوقحف، المرجع السابق، ص155.

تم صياغة الإطار القانوني للخوصصة في الجزائر خلال فترة 1995-2001 وهو الإطار المحدد بواسطة الأمر 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995، والذي تضمن الخطوط العريضة والمبادئ العامة لعملية الخوصصة. وهذا الأمر عدل وتمم بالأمر 97-11 المؤرخ في مارس 1997 والذي عدل كذلك 04-01 الصادر في 2001/5/20 والذي أثري بواسطة مجموعة من المراسيم المتعلقة بتنظيم وتسيير وخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية.[1]

ثانيا: هيئات وطرق تنفيذ الخوصصة.

إن الهيئات المكلفة بتنفيذ الخوصصة تتمثل في:

الحكومة:

التي تقوم بتعيين قائمة المؤسسات العمومية المراد خوصصتها واتخاذ لقرارات فيما يتعلق بملفات التنازل وتحويل الملكية بالإضافة إلى إقرار إستراتيجية وبرامج الخوصصة والمميزانيات السنوية لها.

مجلس مساهمة الدولة:

يتولى تحديد الاستراتيجيات والسياسات الشاملة في مجال مساهمات الدولة والخوصصة كما يحدد برا مج خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية بالإضافة إلى دراسة ملفات الخوصصة والموافقة عليها.

وزارة المساهمة وترقية الاستثمارات يتولى وزير المساهمات ما يلي:

[1]- أحمد إبراهيم الور تي، مشاريع الإصلاح في الشرق الأوسط بين طموحات الشعوب ومصالح الدول الكبرى دراسة تحليلية مقارنة ، دار النشر والتوزيع، سنة 2012، ص ص241-242.

1 -إعداد برامج الخوصصة بالتشاور مع الوزراء المعنيين.

2 -إعداد وتنفيذ إستراتيجية اتصال اتجاه الجمهور والمستثمرين حول سياسة الخوصصة

ثالثا: نطاق شروط تنفيذ الخوصصة.

لقد حددت المادة الثانية من الأمر 95-22 القطاعات التي تشملها عملية الخوصصة وهي القطاعات ذات الطابع التنافسي، حيث ننسحب الدولة من هذه النشاطات وتحول كلياً أو جزئيا إلى القطاع الخاص وتتمثل هذه القطاعات في:

1 -الدراسة والانجازات في مجال البناء والأشغال العمومية وأشغال الري.

2 -الفندقة والسياحة

3 -التجارة التوزيع

4 -الصناعات التحويلية في مجالات الميكانيك والإلكترونيك والكيمياء.

كما أن هناك مجموعة من الشروط تضعها الحكومية للإتمام عملية الخوصصة هذه الشروط متمثلة فيما يلي:

1. **الشروط الاقتصادية:** تتمثل في الحرص على أن يكون تقييم المؤسسة للتنازل بقيمتها الحقيقة، لتفادي إهدار مداخيل الخزينة العمومية بالإضافة إلى شرط ضمان استمرار الخدمة العمومية.
2. **الشروط الاجتماعية:** وهي المحافظة على مناصب العمل وإدماج العمال كمساهمين في بعض المؤسسات الموجهة للخوصصة، ونظراً الصعوبة الحفاظ على مناصب العمل تم تعجيل ذلك في الأمر 97-11 وتم بالمقابل منح امتيازات بين التفاوض عليها كما أن إدماج العمال كمساهمين يعتبر حل مكمل للحفاظ على مناصب العمل.

3. **الشروط القانونية:** أخضع المشرع الجزائري عملية الخوصصة إلى قانون المنافسة وإلى دفتر الشروط والمقصود بقانون المنافسة أن عملية الخوصصة تكون خاضعة للسوق وهذا يعني الشفافية والموضوعية.

4. أما دفتر الشروط فيعني أن خوصصة المؤسسات العمومية محكومة بدفاتر شروط تحدد فيها حقوق المتنازل والمتملك وواجباتهما.[1]

شركات تسيير المساهمات:

تقوم بتحضير المؤسسة للخوصصة وتطبيق توجيهات وزارة المساهمات.

ولكي تتم عملية الخوصصة بصفة عقلانية ومنطقية وبدون عراقيل نص قانون الخوصصة على إنشاء اللجنة الوطنية لمراقبة عمليات الخوصصة يتمثل دورها في احترام الشفافية والدقة والإنصاف في سير عمليو الخوصصة.

فيما يخص طرق الخوصصة، فقد سيطرت الحكومة في برنامجها الطرق التالية:

1 - عن طريق السوق المالية (البورصة) يمكن أن يتم التنازل، إما بعرض بيع أسهم وقيم منقولة أحرى في بورصة القيم المنقولة أو بعرض علني للبيع بسعر ثابت أو بتضافر هاذين الأسلوبين معاً ويمكن تجزئة الأسهم والحصص مما يسمح بمشاركة كبيرة للجمهور.

[1] - أحمد أويحي (رئيس الحكومة الجزائرية)، الوضعية الاقتصادية للجزائر، ندوة صحفية، الجزائر العاصمة، 21 مارس 2006.

2 -المتناقصة:

هي طريقة كلاسيكية للبيع وإبرام الصفقات وهي إجراء يستهدف الحصول على عدة عروض من عدة عارضين متنافسين مع تخصيص الصفقة للعارض الذي يقدم أفضل عروض.[1]

3 -التنازل بالتراضي:

هي إجراء تخصيص صفقة لمتعامل واحد دون الدعوى التشكيلية للمنافسة ويكون هذا عندنا يتعلق الأمر بضرورة التحويل التكنولوجي واكتساب تسيير متخصص أو عندما لا يترشح مشترون بعد الإعلان عن البيع عن طريق المزايدة فهذه الطريقة تجمع بين المرونة والسرعة، ولكن ليدها عيب يتمثل في نقص الشفافية واحتمال التلاعب في التفاوض.

4 -الخوصصة لصالح الأجراء:

تتم هذه الطريقة بالتنازل عن أصول المؤسسات العمومية المحلية لصالح الإجراء.[2]

خاتمة الفصل الثاني:

يمكن القول في خاتمة هذا الفصل، أن المؤسسات الاقتصادية تشكل مركز اهتمام كبير من طرف الدول والحكومات المختلفة، نتيجة لمزاياها المتعددة وقدرتها على خلق الثروة وتوفير فرص العمالة ودفع عجلة النمو الاقتصادي، ومن ثم رفاهية الفرد والمجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1]- أحمد أويحي (رئيس الحكومة الجزائري)، المرجع السابق.

[2]- لخضر عزي ومحمد يعقوبي، الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على المؤسسة اقتصادية، مجلة علوم إنسانية (إلكترونية) العدد 14، أكتوبر 2004.

إلا أن المؤسسات في الجزائر، تنشط في اقتصاد يشهد ترابع ملحوظ لدور الدولة، إضافة إلى الانخراط في النظام الاقتصادي العالمي من خلال أتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

إن هذا الاتفاق يمثل تحدياً كبيراً بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، التي لابد وأن تسعى لتوظيف أوضاعها الاقتصادية لمجارات نظيرها من المؤسسات الأوروبية. فبقاء واستمرار المؤسسات الوطنية مرهون بوجود إدارة متميزة واعية ومدربة تهتم بالبحث والتطوير وتتبنى أفكار جديدة ما من شأنها العمل على تطوير منتجاتها وتقديم كل ما هو جديد لإشباع حاجات العملاء وتطلعاتهم.

هذا الاتفاق لا يشكل عائقاً أمام الإبقاء أو إقامة إتحاد جمركي أو المنطقة تبادل حر من قبل إحدى الطرفين مع أطراف أخرى على ألا يؤثر ذلك على نظام المبادلات الخاص باتفاق الشراكة وفي إطار هذه الاتفاقية:

تلغى التقييدات الكلية والإجراءات ذات الأثر المكافئ على الصادرات والواردات في المبادلات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية عند بدء سريان هذا الاتفاق.

لا يتم إدخال أي حق جمركي جديد عند الاستيراد أو التصدير أو أي رسم ذي أثر مماثل على المبادلات بين المجموعة والجزائر ولا يمكن رفع ما هو مطبق أثناء بدء سريان الاتفاق.

عند انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن الحقوق التي تطبق على وارداتها من المجموعة الأوروبية ستكون معادلة للمعدل المثبت لدى المنظمة العالمية للتجارة أو بمعدل أقل مما هو مطبق فعلياً أثناء الانضمام وإذا أجري تخفيض على جميع بعد الانضمام إلى المنطقة العالمية للتجارة.

بالنسبة للمنتجات الصناعية ويتعلق الأمر بالمنتجات التي يكون منشؤها المجموعة والخاصة بالفصول من 25 إلى 27 من المدونة المشتركة للإتحاد الأوروبي والتعريفة الجمركية الجزائرية عدا المنتجات المشار إليها. [1]

[1]- محفوظ العشب، المرجع السابق، ص 160.

الفصل الثالث:

المبحث الأول: تأهيل المؤسسة الجزائرية.

المطلب الأول: الإطار النظري للمؤسسة.

لقد عرف الاقتصاد الوطني انفتاحا كبيراً على العالم الخارجي في إطار ما يسمى بظاهرة العولمة والدخول إلى اقتصاد السوق، خاصة بعد إمضاء اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ولتفادي التأثيرات السلبية لهذا الانفتاح على الاقتصاد الوطني عامة والمؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة، كان لابد وضع برنامج تأهيل المؤسسات يساعدها على التكييف مع المحيط واستغلال الفرص المتاحة في السوق وتحسين موقعها في إطار الاقتصاد التنافسي ورفع أدائها الاقتصادي.

لقد أصبح مصطلح التأهيل أكثر بحثاً واهتماماً مقارنة بالمفاهيم التقليدية كالتصحيح الهيكلي وإعادة الهيكلة، فهذه التصورات كانت تهتم بالعوامل الداخلية للمؤسسة، أما التأهيل فقد شمل العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة.

ويمكن تعريف تأهيل المؤسسة بأنه : "عبارة مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي، أي أن يصبح لها هدف اقتصادي ومالي المستوى الدولي.[1]

كما يعرف أيضاً على أنه عبارة مجموعة من الإجراءات والتدابير تهدف إلى تحسين فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق.

[1] – صالح الصالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف، العدد 03، 2004، ص42.

وأخيراً نستطيع القول أن عملية التأهيل تعتبر بمثابة مرحلة انتقال للمؤسسة من مستوى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية، من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة، وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم.

لقد عملت الجزائر على وضع برنامج لتأهيل المؤسسات الخاصة والعمومية، ويمس هذا البرنامج المؤسسات التي لديها امكانيات وقدرات تنافسية دائما المؤسسات الأخرى فلا مجال لمساعدتها لأنها غير قادرة على التكييف مغ المتغيرات الجديدة، كما تم التركيز على القطاع الصناعي.

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية.

1 -أهداف برنامج التأهيل:

إن أهداف برنامج التأهيل يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **على المستوى الكلي:**

عصرنة المحيط الاقتصادي سواء من الناحية المادية أو التنظيمية، لأن يساعد المؤسسة على مواجهة المنافسة الخارجية [1] أو المحلية، فلابد من تطوير المناطق الصناعية وتجسيد سياسات صناعة عامة تستغل كأساس لبرامج العصرنة والتطوير.

[1]- عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص240.

- **على مستوى القطاعات:**

يهدف البرنامج إلى ترقية وتدعيم قدرات مختلف الهيئات المتعاملة مع المؤسسة سواء كانت بنوك ومؤسسات مالية، أو إدارات...إلخ، بالإضافة إلى تنمية وترقية الاقتصاد التنافسي.

- **على المستوى الجزئي:**

تحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية من خلال تحديث طرق وآليات الانتاج المستخدمة في المؤسسة، وتطوير الكفاءات التسييرية ومحاولة تقليص نقاط الضعف لديها.

2 -مبادئ برنامج التأهيل:

تتمثل هذه المبادئ في:

- **المبدأ الأول:**

توجيه السياسات العامة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، وذلك فيما يخص هيكلة القطاع الصناعي، عبر وضع برنامج تحسين وإعلامي لتوضيح السياسة الصناعية العامة لمختلف المتعاملين، إضافة إلى برنامج لتأهيل المؤسسات والمحيط الذي تنشط فيه.

- **المبدأ الثاني:**

إبراز الهيئات المرافقة للمؤسسة في إطار مجهودات لإعادة هيكلة مصالحها. وذلك عن طريق تنظيم الدورات التكوينية المتخصصة، تنظيم تسيير المناطق الحرة، إشراك البنوك والمؤسسات المالية.[1]

- **المبدأ الثالث:**

برنامج التأهيل برنامج اختياري من طرف المؤسسة وليس إجباري. ويمكن دور الدولة في إستجابة لطلب المؤسسات الراغبة في الانضمام لهذا البرنامج. ولكن يجب أن تتوفر فيها الشروط اللازمة لذلك.

وتتمثل الشروط الواجب توفرها في المؤسسة التي ترغب في الاستفادة من برنامج التأهيل في النقاط الآتية:

- أن تكون المؤسسة جزائرية.
- أن تكون ضمن قطاع الصناعي أو الخدمات المرتبطة بالصناعة.
- أن تكون مسجلة ضمن السجل التجاري.
- مرّ على مزاولة نشاطها ثلاث سنوات على الأقل.
- تشغل على الأقل 20 عاملاً بصفة دائمة.
- تحقق نتيجة استغلال موجبة.[2]

[1] – تشام فاروق وتشام كمال، دور وأهمية التأهيل في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات، مداخلة في: الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و18 أفريل 2006، ص68.

[2] – قوريش نصيرة، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة في مقدمة في: الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و18 أفريل 2006، ص06.

المطلب الثالث: هيكلة ومراحل تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية.

أولاً: هيكلة برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية.

يتطلب برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية تدخل عدة هيئات منها: المديرية العامة للهيكلة الصناعية، اللجنة الوطنية للمنافسة الصناعية، البنوك، ومكاتب الدراسات...إلخ ولكن سنركز اهتمامنا على ثلاثة هيئات أساسية تقع على عاتقها عملية الإشراف على تسيير وتنفيذ برنامج التأهيل.

1 – المديرية العامة للهيكلة الصناعية:

تقوم بعدة مهام موكلة إليها من بينها:

- تحديد الإجراءات والشروط التقنية والمالية والتنظيمية لبرنامج التأهيل.
- وضع برنامج لإعلام المؤسسات والهيئات المعنية ببرنامج التأهيل.
- التنسيق بين الأدوات التشريعية والمالية لصندوق ترقية المنافسة الصناعية، واقتراح تعديلات في النصوص التشريعية والتنظيمية التي لها علاقة مباشرة باصلاح المؤسسات.
- وضع برنامج لترقية تكوين المسيرين والمختصين المعنيين لبرنامج التأهيل.

2 – اللجنة الوطنية للترافرسيق الصناعية:

تأسست هذه اللجنة في جويلية 2000، وتنشط تحت رئاسة وزير الصناعة وإعادة الهيكلة وتضم ممثلين عن الوزارات التالية:

المالية، الصناعة وإعادة الهيكلة، المساهمة وتنسيق والإصلاحات، التجارة، العلاقات الخارجية، التعليم العالي والبحث العلمي، بالإضافة للممثلين عن البنوك وجمعيات أرباب العمل وغرفة التجارة والصناعة والنقابات...إلخ.

وتتلخص مهام هذه اللجنة فيما يلي:

- تحديد الشروط المطلوبة وإعداد الإجراءات لقبول ملفات المؤسسات الراغبة في الاستفادة من برنامج التأهيل.
- وضع اتفاق نموذجي بين وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة والمؤسسة المستفيدة.
- اقتراح أي عملية أو نشاط تراه مناسباً، يساعد في تحسين التنافسية الصناعية.[1]
- تقييم ومراقبة برنامج عمل صندوق ترقية المنافسة الصناعية.
- دراسة الطلبات المقدمة من طرق المؤسسات المرشحة للحصول على مساعدات مالية في إطار العمليات الخاصة بتحسين قدراتها التنافسية.
- تحديد شروط انظمام المؤسسات في برنامج المساعدات المالية ومعدلاتها ومبالغها.

[1] – زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على اقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2004، العدد 01، ص55.

- تشخيص طلبات تمويل النفقات المتعلقة بتحسين المحيط الإنتاجي للمؤسسات والخدمات المرتبطة بالصناعية مثل: دراسة طلب تمويل تهيئة منطقة صناعة أو إصلاح هياكلها القاعدية.
- إصدار القرار النهائي بشأن ملفات التأهيل المقدمة من قبل المؤسسات.

3 – صندوق ترقية التنافسية الصناعية:

يشهد قانون المالية لسنة 2000، إنشاء الصندوق الوطني للتنافسية الصناعية يهدف مساعدة المؤسسات والهيئات المرافقة لها مالياً في عملية تأهيلها:

تتمثل المساعدات المقدمة للمؤسسات في:

- الاستثمارات غير المادية (التشخيص والتقييم).
- الاستثمارات المادية (التجهيزات والمعدات).
- التشخيص الاستراتيجي العام لمخطط التأهيل، وتكوين المسيرين، والتدريب على التكنولوجيا الحديثة.

تتمثل المساعدات المالية المقدمة للهيئات المرافقة، في النفقات المتعلقة بما يلي:

- جميع العمليات الموجهة لتطوير التنافسية الصناعية.[1]
- جميع العمليات المرتبطة برنامج تحديث المناطق الصناعية ومناطق النشاطات الكبرى.
- العمليات الموجهة نحو تحسين بيئة نشاط المؤسسة، خاصة في المجال الإنتاجي أو الخدمات الملحقة بالقطاع الصناعي، لاسيما تلك التي تهدف إلى تحسين النوعية والتكوين والبحث والتطوير...إلخ.
- وضع برامج تكوينية موجهة لمسيري لمناطق الصناعية.

[1] – لعلاوي عمر، دراسة حول الاستراتيجي التسويقية للمؤسسة العمومية الاقتصادية في المحيط التنافسي (أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير)، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2004، ص203.

تجدر الإشارة إلى أن هناك صناديق أخرى مرتبطة بالمؤسسة منها:

صندوق التهيئة العمرانية، الصندوق الوطني للبيئة، صندوق تنمية المناطق الجنوبية...إلخ.

- **مراحل تنفيذ برنامج التأهيل:**

لقد وضعت وزارة الصناعة المعنية ببرنامج التأهيل آليات لتنفيذ هذا البرنامج تتلخص في أربع مراحل هي:

التشخيص الاستراتيجي الشامل ووضع خطة التأهيل:

ويتمثل في تحليل شامل لوضعية المؤسسة، بتحديد نقاط ضعفها وقوتها وتسعى هذه المرحلة إلى:

- إجراء دراسة حول وضعية المؤسسة، وتوضيح عوامل قدراتها التنافسية ثم مقارنتها مع مستوى الأسواق العالمية.
- تحديد الصعوبات والمشاكل التي تواجهها المؤسسة.[1]
- وضع خطة تأهيل من طرف المؤسسة، اخذ بعين الاعتبار الخيارات الاستراتيجية التي تتبناها، ودراسة هذه الخطة يكون من طرف مكتب دراسات أو مستشارين تختارهم المؤسسة.

2 -إرسال ملف التأهيل إلى المديرية العامة للهيكلة الصناعية:

يتم إراسال ملف التأهيل (تشخيص + خطة التأهيل) السابق، إضافة إلى مخطط تمويل المشروع وموافقة البنك الذي تتعامل معه المؤسسة إلى الأمانة التقنية للمديرية. وهذا لدراسة ومعالجة قصد قبول أو طلب توضيحات أخرى، أو رفضه في حالة عدم توفر الشروط المطلوبة في المؤسسة.

[1]- لعلاوي عمر، المرجع السابق، ص205.

3 – تقديم الملف إلى اللجنة الوطنية التنافسية الصناعية وإصدار القرار النهائي:

في حالة قبول الملف من طرف الأمانة التقنية، تقوم هذه الأخيرة بإراسال إلى اللجنة الوطنية للمنافسة الصناعية مرفوقاً بتوصياتها و اقتراحاها، قصد دراسته وإصدار القرار النهائي والذي يكون:

- **إما رفض الملف:** وهذا بسبب عدم صحة المعلومات أو عدم استكمال الشروط المطلوبة.
- **القبول المبدئي:** عند وجود شبهات، أي أنه قابل للرفض بعد إعادة دراسة.
- **القبول النهائي:** ويكون بالإمضاء بين الوزارة والمؤسسة المستفيدة ويتم خلاله تحديد مهام وواجيات وحقوق كل منها فيما يتعلق بعملية التأهيل وصرف المبالغ المعدة لتمويل البرنامج.[1]

4 –تنفيذ برنامج التأهيل ومتابعته من طرف المصالح التقنية:

بعد قبول ملف التأهيل تشرع المؤسسة في تنفيذ برنامج التأهيل الذي اقترحه، حيث يتم تمويل جزء من العمليات التي قوم بها عن طريق مصادر التمويل الخاصة بها، أما الجزء الآخر فيتم تمويله عن طريق المساعدات المالية التي يمنحها صندوق ترقية التنافسية الصناعية.

تقدر مدة الإنجا ز برنامج التأهيل بسنتين، تقوم خلالها مصالح المعنية بمراقبة تنفيذ البرنامج، ويمكن إختيار هيئة خارجية تشرف على متاعبة التنفيذ.

[1] – رغباط عبد الحميد، المرجع السابق، ص57.

- **أهم البرامج الأخرى التي مست المؤسسات الجزائرية.**

إضافة إلى برنام التأهيل الصناعي الذي يسعى إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية والخاصة لترقية التنافسية الصناعية من خلال تحسين كفاءات المؤسسات الصناعية وتهيئة المحيط المباشر لها.

كانت هناك مجموعة من البرامج مست المؤسسات الوطنية من أهمها:

1 – البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

شرعت الجزائر في عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق في مجموعة أعد خصيصاً من طرف الوزارة المكلفة إلأى المؤسسات وإجراءات دعم المحيط المباشر لها، ويشرف على هذا البرنامج مجموعة من الهيئات أهمها:

الصندوق الوطني للتأهيل، الوكالة الوطنية لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

2 -برنامج التأهيل بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي:

قدم الإتحاد الأوروبي مساعدات مالية في إطار برنامج "ميد"، التأهيل القطاع الصناعي، كما ثبت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية مشروع خاص بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي، حيث قدم هذا الأخير نحو 57 مليون أورو لإعادة تأهيل وتطوير هذا القطاع.

[1] – هشام صاغور، المرجع السابق، ص569.

3 -برنامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:

استفادت الجزائر من برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعة، الذي يهدف إلى عصرنة المؤسسات وتطوير أدوات الإنتاج والاستثمار.

بدأت هذه المنظمة العمل في الجزائر سنة 2000، ضمن برنامج تطوير التنافسية وإعادة الهيكلة الصناعية، حيث قامت بمراقبة عملية التأهيل لـــــ 21 مؤسسة صناعية، 16 مؤسسة خاصة و 05 مؤسسات عمومية.

دون أن ننسى برامج أخرى بالتعاون مع البنك العالمي، إضافة إلى تعاون الثنائي مع دول عديدة منها ألمانيا وفرنسا... إلخ.

وفي الأخير نستطيع القول أن برامج التأهيل المختلفة لم تنفد بشكل قوي، وذلك بسبب العراقيل والشروط التي حالت دون ذلك، كالشروط الواجب توافرها في المؤسسة للإستفادة من برنامج التأهيل، آجال تكوين الملفات والتي تبدو أنها طويلة خاصة فيما يتعلق باستخراج الوثائق الإدارية والمصرفية، بالإضافة إلى ضعف التطبيق الميداني لهذه البرامج...إلخ.[1]

[1]- لخضر عزي ومحمد يعقوبي، الشراكة الأورومتوسطية وآثاره على المؤسسة الاقتصادية، مجلة علوم إنسانية (إلكترونية)، العدد 14، أكتوبر 2004.

المبحث الثاني: آثار اتفاق الشراكة على المؤسسات الجزائرية.

إن المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تسعى كغيرها من المؤسسات إلى خلق الثروة داخل المجتمع، وتحقيق التنمية في مختلف مجالات الحياة، الأمر الذي يضمن لها البقاء والاستمرار، إلا أن التطورات الاقتصادية التي حدثت في الآونة الأخيرة، وفي مقدمتها توقيع الجزائر على اتفاق الشراكة الأورومتوسطية مع الاتحاد الأوروبي، ودخوله حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005 جعل هذه المؤسسات الاقتصادية أمام تحديات جديدة تتمثل في الانعكاسات التي سترتب عن هذا الاتفاق.

لا شك أن مشروع الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي سيكون له آثار سلبية وأخرى إيجابية على المؤسسات.

المطلب الأول: الآثار الإيجابية على المؤسسات الاقتصادية.

بالنظر إلى محتوى اتفقا الشراكة، يتضح لنا أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ستستفيد كثيراً من خلال الانعكاسات الايجابية لمضمون هذا الاتفاق والتي يمكن ذكرها فيما يلي:[1]

- احتكاك المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع المؤسسات الكبرى الأوروبية ذات الخبرة والكفاءة في التسيير، مما يؤدي بها إلى اكتساب الخبرات والمهارات التسييرية وجعلها تقارب نظيراتها الأوروبية.

[1]- لخضر عزي ومحمد يعقوبي،الشراكة الأورومتوسطية وآثاره على المؤسسة الاقتصادية، مجلة علوم إنسانية (إلكترونية)، العدد 14، أكتوبر 2004.

- انفتاح الاقتصاد الجزائري على الدولة الاوروبية في ظل السوق المشترك وبالتالي دخول المؤسسات الجزائرية في منافسة مع المؤسسات الأوروبية مما يدفعها إلى تطوير المنتجات ورفع الكفاءة الإنتاجية، وخلق مزايا نسبية تسمح لها لدخول الأسواق الأجنبية وتعظيم أرباحها.
- تقليص تكاليف الإنتاج في المؤسسات الجزائرية، الناتج عن انخفاض أسعار الواردات من الموارد الأولية والوسيطية، والسلع النصف مصنعة، وذلك بسبب التخفيض المرحلي في التعريفات الجمركية.
- إتاحة الفرصة أمام المؤسسات الجزائرية للدخول إلى أسواق جديدة، هي أسواق دولة الإتحاد الأوروبي المفتوحة.
- اتفاق الشراكة يدعم تدفق التقنيات والتكنولوجيات الحديثة، وبالتالي استفادة مؤسساتنا الاقتصادية من التكنولوجيات التي تمتلكها مؤسسات دول الاتحاد الأوروبي واستخدامها في تطويرات امكانيات الإنتاجية وتطوير نوعية المنتجات والخدمات.
- مساعدة المؤسسات الجزائرية على تعلم التقنيات الجديدة في التسويق والتجارة الخارجية وعلى الصرامة في تسيير الموارد البشرية وتكوينها.
- يسمح هذا الاتفاق بتدويل النشاطات التي تقوم بها المؤسسات وبدفع بها إلى الدخول في الاقتصاد العالمي.
- إمكانية زيادة المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين المحليين، نتيجة انخفاض في أسعار المنتجات الوسيطية وقطع الغيار المستورد، وهو ما سوف يعمل على تحسين نتائج المؤسسات المحلية وجعلها في وضع أفضل مما كانت عليه.[1]

[1]- بلال أحمية، دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأوروعربية، مداخلة مقدمة في: الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف يومي 17-18 أفريل 2006، ص3.

- الاستفادة من البرامج والمساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي والتي من أهمها برامج "ميد 1" و "ميد 2" واستخدامها في عمليات تأهيل المؤسسات الوطنية التي تساعدها على تحسين أدائها وتقوية قدراتها التنافسية.[1]

المطلب الثاني: الآثار السلبية على المؤسسات الاقتصادية.

إن اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، يحمل في طياته تحديات وانعكاسات سلبية على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يتمثل أهمها في:

أولاً: المنافسة.

إن إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي كانت تواجه السلع الأوروبية عند دخولها السوق الوطنية، سيضع المؤسسات الوطنية أمام منافسة شديدة داخل حدودها. فالمؤسسات الجزائرية على الباب المغلق وعدم المنافسة، حيث ظلت لمدة طويلة تعمل في ظل احتكارات وقيود تفرشها الدولة على المؤسسات الأجنبية وخاصة الأوروبية ولكن مع دخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق والبدء في عملية تفكيك الحواجز الجمركية وغير الجمركية ستزداد حدة المنافسة التي سوف تؤدي إلى:

1 تحطيم المؤسسات غير التنافسية التي كانت تتمتع بحماية كبيرة أو ضعيفة.

2 الصعوبات التي ستواجه المؤسسات الاقتصادية التنافسية ذات الحماية الكبيرة.

3 الصعوبات التي يمكن أن تواجه المؤسسات العاملة في قطاعات السلع الاستهلاكية.

ثانياً: جانب الأسواق والأسعار.

[1]- تشام فاروق وتشام كمال ، المرجع السابق، ص 70.

إن عدم تكافئ القوى الاقتصادية بين طرفين الأوروبي والجزائري، سيؤثر سلبا على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، خاصة فيما يتعلق باقتحام الأسواق وعملية المحافظة على الحصص السوقية التي كانت موجودة في السابق، فضخامة تكاليف منتجات المؤسسات الجزائرية سيؤدي إلى إرتفاع أسعارها مع أسعار السلع الأوروبية، الأمر الذي يترتب عنه خسارة مؤسساتنا لحصصها السوقية لصالح المؤسسات الأوروبية إضافة إلى ما سبق هناك آثار سلبية أخرى منها:

إن إزالة القيود الجمركية في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية للجزائر، يؤدي إلى ظهور خطر جديد، وهو إغراق السوق المحلية بالمنتجات الأوروبية مما يؤثر سلباً على المؤسسات الإنتاجية الجزائرية.[1]

إن إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية سيرفع من مستويات الاستهلاك الكلي والمحلي، ويدفع المستهلكين إلى شراء السلع المستوردة بدلاً من السلع المحلية نتيجة جودتها وأسعارها وهذا ما سيضعف المنتوج الجزائري وبالتالي إضعاف المؤسسة الجزائرية.

وجود المنافسة أمام صادرات المؤسسات الوطنية نحو الاتحاد الأوروبي، بسبب الاندماج المتزايد لدول أوروبا الوسطى والشرقية في مبادلات الاتحاد الأوروبي.

ثالثاً: في جانب المواصفات والجودة.

إن أهمية الجودة لا تقف عند حدود السلعة ولكنها ترتقي وصولاً إلى الجودة المؤسسة ككل وتظهر الجودة بالنسبة للمؤسسة في:

1 - تحسين الاتصال والتعاون داخل المؤسسة.

[1] - قلش عبد الله، أثر الشراكة الأوروجزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، العدد 29، جويلية 2006، ص03.

2 - زيادة الابتكار والتحسين المستمر.

3 - تعزيز المركز التنافسي.

4 - ترسيخ ثقافة التجديد والايجابية في العمل.

5 - تقليص تسب الهدر داخل المؤسسة.

فإذا نظرنا إلى منتجات مؤسستنا الوطنية، نجدها تتميز في غالبيتها بنقص جودتها وعدم تطابقها مع المعايير الدولية، على عكس السلع الأوروبية، التي تتمتع بجودة عالية ، الأمر الذي يخلق صعوبات لمؤسساتنا في مواجهة نظيراتها الأوروبية.[1]

المطلب الثالث: الإجراءات اللازمة لمواجهة آثار الشراكة.

إن الشراكة الأورومتوسطية في صيغتها الثنائية هي أحد الأدوات الرئيسية والهامة من أجل تفعيل آداء المؤسسات الاقتصادية الوطنية، وتوسيع النسيج المؤسساتي الوطني، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية وانعاش الاقتصاد الوطني.

غير أن العراقيل والصعوبات التي تخلقها هذه الشراكة أمت مؤسساتنا الاقتصادية تستوجب تدخل أطراف عدة منها: المؤسسات نفسها والحكومة الجزائرية من أجل تمكين هذه المؤسسات من مواجهة الآثار السلبية لهذه الشراكة ومحاولة استغلال الآثار الإيجابية.

أولاً: الدور المطلوب من المؤسسات الاقتصادية.

[1] - أحمد عصمت عبد المجيد، ندوة ما بعد برشلونة، مجلة الشؤون العربية، القاهرة، العدد 88.

إن الشراكة لوحدها لا تستطيع حل المشاكل والصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لذلك على هذه المؤسسات القيام بمجموعة من الاجراءات لمواجهة تحديات اتفاق الشراكة ومن أهم هذه الإجراءات نذكر:

1 -تحسين نوعية المنتجات وتكييفها مع متطلبات الأسواق المحلية والأجنبية.

2 -عصرنة طرق التسيير والتنظيم والتسويق.

3 -السعي نحو اجتذاب مستثمرين من دول الاتحادالأوروبي، والدخول معهم في شراكات استراتيجية للاستفادة من خبراتهم وتجارتهم في تطوير الصناعة المحلية من جهة وللاستفادة من شيكات التوزيع التي يمتكلونها أو يعرفونها بصورة أفضل في دول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

4 -استخدام تكنولوجيا الحديثة والتقنيات الجديد المولدة للثروة.

5 - تطوير الشراكة بأشكالها المختلفة لوخاصة المالية.

6 - الاستفادة من الخبرات ذات الكفاءة العلمية العالية.[1]

ثانياً: الدور المطلوب من السلطات العمومية.

على الحكومة الوطنية القيام بما يلي:

- إتمام المزيد من الإصلاحات على مستوى الأنظمة الجبائية والقانونية.
- إصلاح المنظومة المصرفية، التي مازالت تعمل بطرق تقليدية تعيق حصول المؤسسات على التمويل.

[1]- Boilalem aliouat. Les strategies de cooperetien undustrielle Ed economic Paris 1996 P15.

- ضرورة تدعيم البنية التحتية التي تساعد على تحسين الأداء الانتاجي للمؤسسات.
- تشكيل هيئة رسمية لدراسة ومتابعة موضوع الشراكة وأثرها على الاقتصاد، وعلى المجتمع الجزائري ككل.
- تبسيط عمليات دخول الاستثمارات الاجنبية وتشجيعها.
- العمل على توسيع دائرة المساعدات المالية والفنية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي لصالح مؤسساتنا الاقتصادية.
- تطبيق المعايير الدولية المعتمدة في مجال تحسين الإنتاج وزيادة قدرة المؤسسات على المنافسة.
- ترقية الابتكار التكنولوجي وتشجيع المؤسسات الإنتاج وزيادة قدرة المؤسسات على تمكين مؤسساتنا الاقتصادية من برامج التأهيل المفتوحة.
- إصلاح التعليم التقني والتكوين المهني، وتوجيهه نحو إشراك المؤسسات في هذا الإطار وتحسين المستوى.
- العمل على رفع كفاءة الأداء وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال التأهيل النوعي لاقتصاد المؤسسة.
- ضرورة المساهمة في ربط المؤسسات الاقتصادية بمراكز البحث والتطوير بالجامعات ومؤسسات المختلفة.[1]

[1]- بلال أحمي، المرجع السابق، ص06.

خاتمة:

في الأخير وكخلاصة لهذه المذكرة نستطيع القول أن الشراكة الأورومتوسطية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط كانت تسعى بطبيعة الحال إلى إقامة تبادلات حرة بينهما.

فكانت الجزائر نموذجا على هذه الشراكة وانعكاساتها على المؤسسات الاقتصادية و واقع هذه الأخيرة في ظل الشراكة الأورومتوسطية، وكيفية حلها للمشاكل والأزمات التي كانت سائدة آنذاك في الجزائر، من أجل توفير الظروف الملائمة لتحقيق ما يعرف بالتنمية وأحداث تغيرات على مستوى المؤسسات الاقتصادية ومن هنا نقول أن الشراكة الأورومتوسطية أوجدت جوا من الإصلاحات والانعكاسات الايجابية بين أطراف المشاركة خصوصا على مستوى المؤسسات الاقتصادية باعتبار أن الاقتصاد هو الذي يحدد قوة وضعف الدول وسير دول جنوب الأبيض المتوسط إلى طريق نوعا ما بعيد عن التخلف وقد سمي بالتنمية وكانت الجزائر باعتبارها نموذج لهذه الشراكة قد سعت إلى إيجاد حلول لأزمات مالية واقتصادية من أجل إحداث التغيرات على مستوى مؤسساتها الاقتصادية.

قائمة المصادر

والمراجع:

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع:

أ. المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم سعد الدين عبد الله وآخرون، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، مركز دراساك الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2000.
2. أحمد إبراهيم الورتي د.مشاريع الإصلاح في الشرق الأوسط بين طموحات الشعوب ومصالح الدول الكبرى دراسة تحليلية مقارنة، دار النشر والتوزيع، ط1، 2012.
3. إسماعيل العربي، التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة والجزائر، الشراكة الوطنية لنشر والتوزيع، د.ن، 2000.
4. تشام فاروق، أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار، دراسة حالة الجزائر: حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية-الأوروبية، سطيف، 20043.
5. شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الأورومتوسطية، حالة دول المغرب العربي.
6. عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 1995.
7. عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الوسط الكبير، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ط1، 2005.
8. عبد المجيد قدي، المدخل إلى المؤسسات الاقتصادية الكلية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

9. محفوظ العشب، الوجيز في القانون الاقتصادي النظرية العامة وتطبيقاتها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

10. ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.

11. هشام صاخور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه الجزائر، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، ط1، 2010.

الرسائل والأطروحات:

لعلاوي عمر، دراسة حول الإستراتيجية التسويقية للمؤسسة العمومية الاقتصادية في محيط تنافسي، أطروحة دكتوراه، دورلة علوم التسيير، جامعة الجزائر غير منشورة، 2004.

المجلات والدوريات:

1) أبو علاء عزي الأخضر وغانم جلطي، الحكم الرشيد وخوصصة المؤسسات، مجلة علوم إنسانية، العدد 27، مارس 2006.

2) احمد عصمت عبد المجيد، ندوة ما بعد برشلونة، مجلة الشؤون العربية، القاهرة، العدد 88.

3) زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004، العدد 01.

4) صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة، سطيف، العدد 03، 2004.

5) غمورة جمال، منظمة التبادل الحرفي في ظل الشراكة الأورومتوسطية مجلة علوم إنسانية، السنة 03، العدد 02، 26 يناير 2006.

6) قليش عبد الله، اثر الشراكة الأوروجزائرية على التنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم إنسانية (الكترونية) العدد 29، جويلية 2006.

7) لخضر عزي ومحمد يعقوب، الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004، العدد 04.

الندوات:

1) أحمد أويحي، رئيس الحكومة الجزائرية، الوضعية الاقتصادية للجزائر سنة 2005، ندوة صحفية، الجزائر العاصمة، 21 مارس، 2006

2) بلال أحميه، دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الاوروعربية مداخلة مقدمة في: الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف يومي 8/7 افريل 2006.

3) قوريش نصيرة، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة مقدمة في: الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف يومي 18/17 أفريل 2006.

ب. المراجع باللغة الأجنبية:

1) Boualem Aliouat ; les stratégies de coopération industrielle, E d-Economica Paris, 1996.

2) Sadk M Management des entrepris publiques les presses d'Alger, 1999.

الفهرس:

الفهرس:

كلمة شكر وعرفان.

الاهداءات.

مقدمة.....أ–د

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لشراكة الأورومتوسطية.....04

المبحث الأول: ماهية الشراكة الأورومتوسطية.....05

المطلب الأول: تعريف الشراكة.....05

المطلب الثاني: أشكال الشراكة 07

المطلب الثالث: دوافع وأهداف الشراكة.....09

المبحث الثاني: الشراكة الأورومتوسطية مدخل مفاهيمي..... 13

المطلب الأول: تعريف الشراكة الأورومتوسطية.....13

المطلب الثاني: محاور وأهمية اتفاق الشراكة بالنسبة للاقتصاد الجزائري.....14

الفصل الثاني: انعكاسات اتفاق الشراكة الأورومتوسطية على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.....26

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية.....27

المطلب الأول: نشأة المؤسسة الاقتصادية في الجزائر.....27

المطلب الثاني: تعريف المؤسسة الاقتصادية.....29

المطلب الثالث: عوائق التي واجهت تطور المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.....30

المبحث الثاني: واقع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية.....33

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسة الجزائرية والخوصصة.....33

المطلب الثاني: دوافع وأهداف الخوصصة.....34

المطلب الثالث: مميزات ومبادئ الخوصصة.....36

خاتمة الفصل الثاني.....43

الفصل الثالث: تأهيل المؤسسة وآثار اتفاقية الشراكة على المؤسسات الاقتصادية.

المبحث الأول: تأهيل المؤسسة الجزائرية.....43

المطلب الأول: الإطار النظري للمؤسسة.....43

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية.....44

المطلب الثالث: هيكلة ومراحل تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية.....47

المبحث الثاني: آثار اتفاق الشراكة على المؤسسات الجزائرية.....54

المطلب الأول: الآثار الإيجابية على المؤسسات الاقتصادية.....54

المطلب الثاني: الآثار السلبية على المؤسسات الاقتصادية.....56

المطلب الثالث: الإجراءات اللازمة لمواجهة آثار الشراكة.....58

خاتمة.....61

قائمة المصادر والمراجع.

الفهرس.